Distribution: Restricted EB 2003/80/R.24/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند 11(أ)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية غينيا

من أجل

مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة	**iii**
الموازين والمقاييس	**iii**
خريطة منطقة المشروع	**iv**
موجز القرض	**v**
موجز المشروع	**vi**
الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق	**1**
ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية غينيا	4
الجزء الثاني – المشروع	**5**
ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء – أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم – عناصر المشروع	6
دال – التكاليف والتمويل	7
هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	10
واو – التنظيم والإدارة	11
زاي – المبررات الاقتصادية	12
حاء – المخاطر	13
طاء – الأثر البيئي	13
ياء – السمات الابتكارية	13
الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني	**14**
الجزء الرابع – التوصية	**15**
الملحق	
موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**17**

APPENDIXES

الذيول

1	**I.**	**COUNTRY DATA**	
		البيانات القطرية	**الأول –**
2	**II.**	**PREVIOUS IFAD FINANCING IN GUINEA**	
		تمويل الصندوق السابق في غينيا	**الثاني –**
3	**III.**	**CADRE LOGIQUE (LOGICAL FRAMEWORK)**	
		الإطار المنطقي	**الثالث –**
8	**IV.**	**ORGANIGRAMME (ORGANIZATIONAL CHART)**	
		الهيكل التنظيمي	**الرابع –**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك غيني
1.00 دولار أمريكي	=	2 000 فرنك غيني
1.00 فرنك غيني	=	0.05 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية غينيا

السنة المالية

31 ديسمبر/كانون الأول – 1 يناير/كانون الثاني

خريطة منطقة المشروع

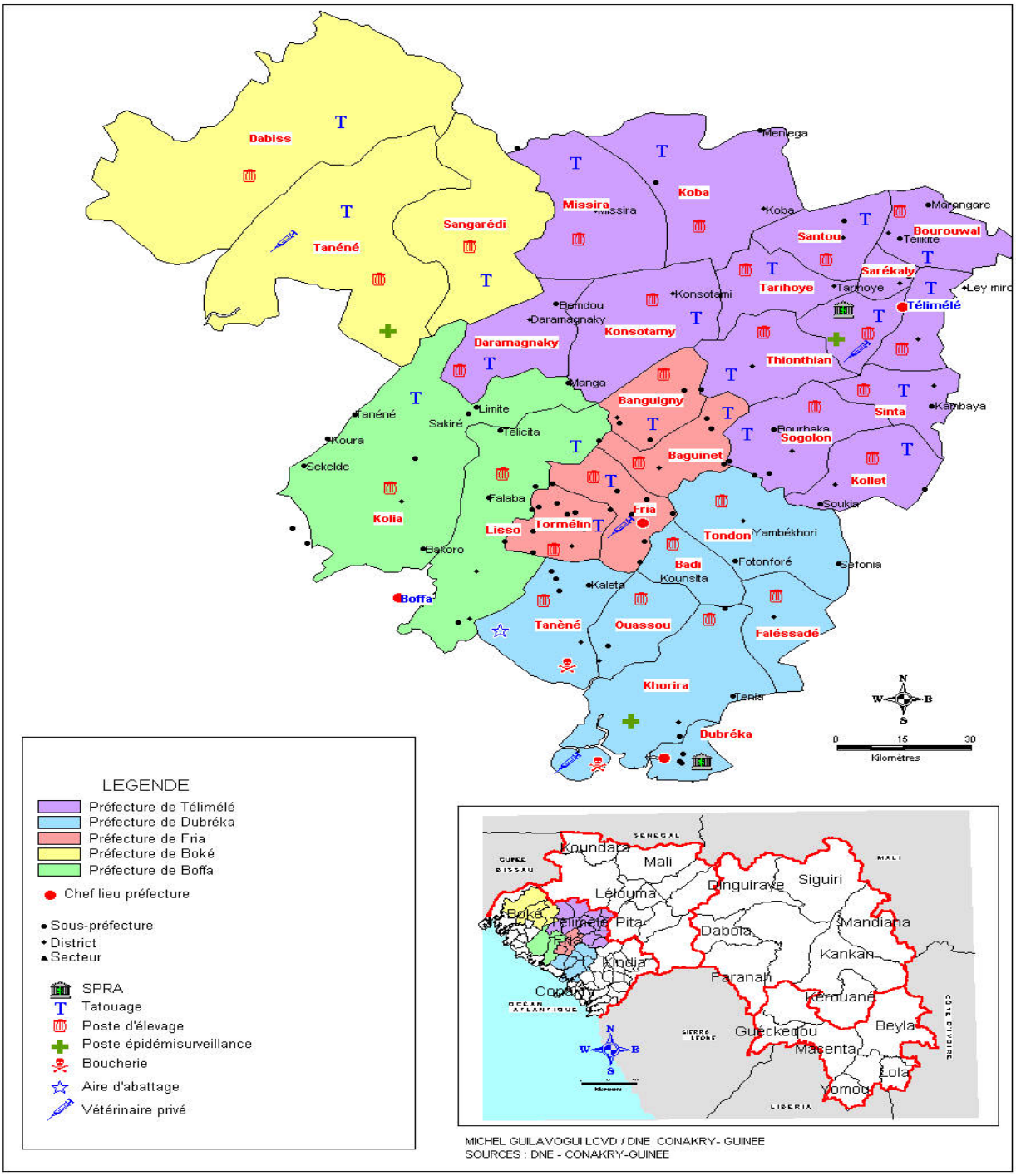

المصدر: الدليل الوطني للثروة الحيوانية – غينيا

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية غينيا

مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية غينيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
التكلفة الكلية للمشروع:	17.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	9.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	لا توجد
مساهمة المقترض:	2.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ المجموعات الريفية الفقيرة والضعيفة التي تعيش في إقليم شمالي غينيا السفلى، وتقل فرص وصولها إلى الموارد (الأراضي خاصة) وتعاني من مشكلة تدهور التربة. وتشمل هذه المجموعات صغار المزارعين الذين يمارسون زراعة الكفاف ويعتمدون في معاشهم بصورة أساسية على أنشطة الزراعة الجافة. وتتميز النساء والأطفال بضعف حالهم إذ عادة ما يتم استبعادهم من عملية اتخاذ القرار، كما يواجهون صعوبات أشد في الوصول إلى الموارد والمعلومات.

لماذا هم فقراء؟ انخفاض الإنتاجية الزراعية وقلة الأنشطة المدرّة للدخل وانعدام الوصول إلى الخدمات المالية هى أهم أسباب الفقر في منطقة المشروع. ومن النادر أن يشارك السكان المحليون في عملية اتخاذ القرار، وتحليل المعيقات التي يواجهونها، وتحديد/تنفيذ الحلول لها، أو في تحديد سلم أولوية احتياجاتهم. كما يعد ضعف تنظيم المجموعة والتزويد بالخدمات وقلة الموارد عوامل أساسية مساهمة في الفقر الريفي.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة سكان الريف الفقراء في منطقة المشروع، وبخاصة قدرة النساء والشباب، على تحليل وتحديد المعيقات التي تقف في طريق تنميتهم، وتحديد المشروعات ذات الأولوية وصياغتها، وكفالة تنفيذها. وسيوفر المشروع المساعدة المالية لدعم إنماء المشروعات الصغيرة في ميادين الزراعة والغابات وتربية الحيوانات التي يحضّر لها المستفيدون ويمتلكونها، والتي تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل وحماية البيئة. كما سيساعد المشروع فقراء الريف في تحديد التقنيات الملائمة وسيدعم تنمية الأنشطة البحثية وإكثار/نشر البذار المحسّن (خاصة الأرز والفستق). وستوفر المساعدة المالية لدعم إعادة تأهيل الطرق الريفية وفتح أبواب الأقاليم ذات الإمكانات الإنتاجية العالية، إضافة إلى مسافة 35 كيلومترا من الطرق التابعة للمحافظة. كما سيدعم المشروع إنماء منظومة مالية ريفية مستدامة قادرة على توفير الخدمات المالية لفقراء الريف.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيضمن التخطيط التشاركي مشاركة المستفيدين المستهدفين، لاسيما النساء والشباب، في تحديد وتصميم المشروعات الصغيرة. وسيتولى المستهدفون من المجموعات المحلية والمستفيدون التخطيط لاحتياجاتهم وتحديد سلم أولوياتها. كما سيتم تعزيز قدرات مجموعات وجمعيات المزارعين لتحقيق عدد من الأهداف من بينها تدعيم قدراتها على التفاوض.

كيف تمت صياغة المشروع؟ تمت صياغة المشروع وفق عملية عالية التشاركية تترافق بمساهمات ضخمة من كافة أصحاب الشأن، بما فيها وزارات الزراعة والثروة الحيوانية، والبيئة، والتخطيط، والاقتصاد والمالية، والأعمال العامة؛ والمستفيدين، والزعماء التقليديين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص. كما أجريت مشاورات واسعة النطاق مع البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبرنامج الأغذية العالمي.

حجم المشروع: تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 17.7 مليون دولار أمريكي. وسيقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا بحوالي 14.2 مليون دولار أمريكي، أو 80.4% من الكلفة الإجمالية. ويتوقع أن تساهم الحكومة بحوالي 2.1 مليون دولار أمريكي (11.8% من الكلفة الإجمالية) والمستفيدون بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي (7.8%).

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية غينيا
من أجل
مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا

أعرض التقرير والتوصية التاليين بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية غينيا بما قيمته 9.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع مساندة التنمية الريفية في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تعد غينيا واحدة من أفقر بلدان أفريقيا رغم غناها بالموارد الطبيعية. وهي على مستوى متدن من التنمية الاجتماعية وفقا لمؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ تأتي في المرتبة 159 من 173 بلدا جرى تحليلها في عام 2002. كما أن المؤشرات الأساسية سيئة للغاية، إذ يبلغ العمر المتوقع عند الولادة 54 عاما، ويبلغ معدل وفيات الرضع والأحداث 98 وفاة لكل 1000 ولادة، فيما يبلغ المعدل العام للمتعلمين من البالغين 37 في المائة من الرجال و15 في المائة من النساء. واثنان وستون في المائة من سكان غينيا فقراء، ويعيش قرابة 40 في المائة منهم دون خط الفقر، بيد أن معدلات انتشار الفقر تتفاوت لتكون أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة الفقراء 53% من السكان مقابل 15 في المائة في المناطق الحضرية. كما توجد فوارق كبيرة بين مناطق البلاد، إذ تعدّ منطقة غينيا العليا أفقر هذه المناطق.

2 - وقد اتبعت غينيا منذ استقلالها عام 1958 وحتى عام 1984، سياسة اقتصادية تخضع لسيطرة الدولة وأسفرت عن ركود اقتصادي. ومنذ عام 1985، تم تنفيذ إصلاحات بنيوية واقتصادية مهمة لاستعادة التوازن الاقتصادي الكلي وإيجاد بيئة مواتية لقيام نمو مستدام، عريض القاعدة، يقوده القطاع الخاص. وتم ذلك بانسحاب الدولة من أنشطة الإنتاج والتجارة، وتحرير الأسواق والأسعار، وبدء الإصلاحات في القطاع العام، مما أدى إلى بلوغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.1% سنويا خلال الفترة 1985 ــ 196 و4.4% سنويا خلال الفترة 1997 ــ 1999. ورغم حدوث

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

تراجع كبير في النمو الاقتصادي في عام 2000 نتيجة للصراعات الأهلية، فإنه عاد إلى الارتفاع في عام 2001. كما ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.3%عام 2001 إلى حوالي 4.2% عام 2002، بفضل زيادة الإنتاج الزراعي وطفرة تشييد المنازل وجهود الحكومة للسيطرة على النفقات العامة وجمع الضرائب.

3 - لكن الوضع الاقتصادي الكلي تراجع منذ نهاية 2002 بسبب عدد من العوامل، من بينها انخفاض أسعار البوكسيت وأكسيد الألمنيوم، والتدابير الضريبية التوسعية وسياسات أسعار الصرف غير المرنة التي اعتمدتها الحكومة. وقد زادت هذه السياسات من حدة عدم التوازن الاقتصادي الكلي ومن التضخم، كما أدت إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من التوقعات الحسنة للإنتاج الزراعي من المتوقع أن يضعف الأداء الاقتصادي الكلي القطري في عام 2003. كما يتوقع أن تنخفض النسبة الحقيقة لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6 في المائة بسبب الاختلالات الناجمة عن تكرار انقطاع إمدادات الكهرباء والماء.

4 - لا تزال الزراعة مصدر العمالة والدخل الأساسي بالنسبة لحوالي 80 في المائة من السكان، وهي توفر 24% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الظروف المناخية مواتية لعدد كبير من المحاصيل، وإن كانت نوعية التربة تتراوح عموما بين المتوسطة والضعيفة. ونظرا لانتشار أساليب الزراعة التي تعتمد على نسبة قليلة من المدخلات، كان لا بد من إطالة فترات إراحة الأراضي لتجديد خصوبة التربة. ومنذ عام 1992، اتسعت زراعة الأرز بسرعة، وهو المحصول الغذائي الأهم،. وتصدّر البلاد البنّ والمطاط والقطن. كما يمارس في غينيا صيد الأسماك في المياه العذبة والمالحة. الموارد المائية السطحية وفيرة، إذ تتبع معظم أنهار أفريقيا الغربية الكبرى من غينيا، بما فيها أنهار النيجر والسنغال وغامبيا وكوليبا وروافدها.

5 - وتشكل النساء العمود الفقري للاقتصاد الريفي؛ ويقدر عدد ساعات عملهن في ذروة الموسم الزراعي بين 12 و14 ساعة يوميا. وبالإضافة إلى الأعمال الزراعية، تضطلع النساء بمسؤولية القيام بالأعمال المنزلية (باستثناء بناء المنازل)، بما فيها رعاية الأطفال والطهي وجلب الماء والحطب، إلا أنهن أقل حظا في الوصول إلى الموارد كالأراضي والخدمات المالية. كما أن خدمات الدعم العامة تنزع إلى التركيز على الرجال، وغالبا ما يكون القائمون عليها من الرجال أيضا.

6 - ومعدلات انتشار الفقر مرتفعة للغاية بين صفوف الأسر التي ترأسها النساء أو الرجال العاطلون عن العمل/غير النشطين اقتصاديا. ونظرا لتدني فرص وصول فقراء الريف إلى الأراضي والموارد المالية ومعارفهم المحدودة، فإنهم أكثر ضعفا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتعرضا للفقر.

7 - وترد المعالم الرئيسية لسياسة الحكومة واستراتيجيتها في ميدان التنمية الريفية ضمن خطابي سياسة التنمية الزراعية الأول والثاني. وتشمل البنود الرئيسية لهذه الاستراتيجية: (أ) دعم تنظيم المجموعات المهنية الزراعية لتيسير المشاركة في الأنشطة الإنمائية وتملّكها واستدامتها؛ (ب) تحسين فرص وصول المزارعين إلى المدخلات الزراعية واستخدامها استخداما فعالا؛ (جـ) دعم القطاع الخاص الناشئ لضمان كفاية الإنتاج وأنشطة التسويق؛ (د) تحسين فرص الوصول إلى الأراضي لضمان مزيد من الأمن في حيازتها واستخدام الأراضي الريفية بكفاءة؛. (هـ) تسهيل وصول المزارعين إلى الخدمات المالية، لاسيما المجموعات الضعيفة منهم (النساء والشباب والمعاقين)؛ (و) تعزيز

قدرة القائمين على تقديم الخدمات؛ (ح) تطوير وتحسين الغابات التي تمتلكها المجموعات المحلية والغابات الخاصة؛ (ط) حماية البيئة.

8 - تعد غينيا من البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ مقدار مساهمات الصندوق في غينيا قرابة 5.11 مليون دولار أمريكي.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - **حافظة الصندوق في غينيا.** مول الصندوق حتى الآن عشرة مشاريع في غينيا بمبلغ إجمالي من القروض قدره 87.3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وقد تم إغلاق مشروعي سيغيري الأول والثاني للتنمية الريفية، ومشروع غيكيدو للتنمية الزراعية، ومشروع فوتا دجالون لإعادة تأهيل الزراعة، ومشروع منطقة الغابات الإنمائي لأصحاب الحيازات الصغيرة. أما المشاريع الجارية فهي المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، ومشروع فوتا دجالون للتنمية المحلية وإعادة تأهيل الزراعة، ومشروع دعم المجتمعات القروية، وبرنامج التنمية الريفية التشاركي في غينيا العليا. كما يتوقع أن يبدأ في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2003 تنفيذ مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات الذي تمت المصادقة عليه في سبتمبر/أيلول 2002.

10 - **أهم الدروس المستفادة.** تتضاءل فرصة استمرار مجموعات المزارعين بعد نهاية أحد المشاريع، ما لم يتم تدريبهم في حقل نشاط معين. فعلى سبيل المثال، ورغم إنشاء 500 من مجموعات المزارعين ضمن إطار المشروع الأول في المنطقة، وهو المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، فإن هذه المجموعات قد لا تقوى على الاستمرار، لأنه لم يتم تشكيلها في الواقع حول نوع معين من النشاط.

11 - يعد تحديد أهم المعيقات الفعلية خلال مرحلة التصميم أمرا أساسيا. وبالتالي يتعين تصميم المشاريع بطريقة تشاركية لضمان مشاركة المستفيدين في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لمساندة الفقراء. وفي غياب هذه المشاركة، قد تختلف الأولويات المحددة خلال مرحلة التصميم عن أولويات السكان المستهدفين. وفيما يتعلق بالمشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، تجاهلت وثيقة التصميم أهمية الطرق الريفية التي تم تشخيصها كأحد أهم احتياجات سكان الريف الفقراء خلال حلقة العمل المخصصة لإطلاق المشروع. وينبغي أن ينظر إلى التخفيف من مثل هذه المعيقات كشرط أساسي لأي عمل تنموي لصالح المجموعات المستهدفة.

12 - وقبل الاستثمار في بناء/إصلاح الطرق الريفية، يجب وضع ترتيب لإنشاء نظام مستدام لصيانة الطرق. كما يجب تدارس إمكانية استخدام نهج وطريقة تستند إلى العمالة الكثيفة في هذا المجال. لقد تم إصلاح 385 كيلومترا من الطرق الريفية ضمن إطار المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، لكن المشاكل المتعلقة بصيانتها لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة من دورة المشروع مع بدء المناقشات مع الحكومة حول الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض.

13 - المتابعة والإشراف المباشران للمشاريع أمر مطلوب، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات ذات التمويل المشترك، لتحديد المسائل الأساسية في مرحلة مبكرة. ويتعين إشراك أهم الوزارات المعنية في مهام منتظمة لمتابعة المشاريع.

14 - على ضوء الخبرة المكتسبة من المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، يجب أن يكون حجم المشروع معقولا بحيث يتسنى لوحدة تنسيق المشروع مراقبة أنشطته بصورة فعالة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية غينيا

15 - **سياسة غينيا لاستئصال الفقر.** صيغت سياسة الحكومة لاستئصال الفقر ضمن مشروع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر عام 2001، التي أعدت بدعم من جهات مانحة من بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجري حاليا إعادة النظر في هذه الوثيقة بهدف تحسين تحديد الفروق في الفقر بين الأقاليم وخصائصه. وتهدف هذه السياسة التي تتماشى والتوجه الذي انطلق عام 1985 إلى الحد من الفقر من خلال إيجاد نمو مستدام ومتنوع يستند إلى قطاع خاص نشط ويقوم على التخطيط اللامركزي. وستواصل الحكومة سعيها إلى الانسحاب من قطاعي الإنتاج والتسويق واستعادة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص. وتشمل أهدافها واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر: (أ) ضمان استقرار الاقتصاد الكلي؛ (ب) تنمية القطاعات المنتجة الاقتصادية (بما فيها الزراعة) والاجتماعية؛ (ج) ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية؛ (د) الإدارة السليمة؛ (هـ) تعزيز قدرات السكان والمؤسسات.

16 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** قامت الحكومة لدى اعتمادها سياسة لامركزية للتنمية الريفية بنقل مسؤولية القضايا الإدارية والمالية وقضايا التنمية الريفية إلى المسؤولين المنتخبين في المجتمعات المحلية للتنمية الريفية. وتتمثل الوسيلة الرئيسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية في مشروع دعم المجتمعات المحلية على مستوى القرى، وهو مشروع يشترك في تمويله كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الأفريقية للتنمية. وإضافة إلى ذلك، تشارك الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمؤسسة الألمانية للائتمان من أجل إعادة الإعمار في تمويل مشروع لإنشاء مناطق حرجية مصنفة ومحمية بمشاركة السكان. كما مولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروعا يهدف إلى مساعدة الوكالة الغينية لتسويق المنتجات الزراعية وبرنامجا لتطوير المشاريع الاقتصادية. وتمول الوكالة الفرنسية للتنمية حاليا ثلاثة مشاريع في منطقة الغابات ــ هي مشروع لإنماء زراعة الأرز، وآخر لدعم الثروة الحيوانية، ومشروع تجريبي لتربية الأسماك ــ كما تعد حاليا مشروعا للتنمية الزراعية في منطقة الغابات. وستبذل جهود من أجل إقامة تعاون وثيق مع المشروع الأخير. وقد مولت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بدورها مشروعا لتربية الأسماك على مستوى القرى في منطقة الغابات.

17 - **استراتيجية الصندوق في غينيا.** تهدف استراتيجية الصندوق في غينيا، بصورتها الواردة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدت عام 1999، إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على نحو مستدام، وتحسين المستوى المعيشي للفقراء عن طريق أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية، سيدعم الصندوق سياسات الحكومة الرامية إلى تطبيق اللامركزية وتنمية القطاع الخاص والمناطق الريفية، مع تعزيز ما تم إنجازه في مجال إقامة المنظمات الشعبية، بما في ذلك الخدمات المالية المخصصة لفقراء الريف. وخلافا للبلدان الأخرى في المنطقة، تتسم عملية تطبيق اللامركزية في غينيا بالبطء الشديد. لذا، فإن الصندوق وشركاءه من الجهات المانحة الأخرى يمولون جهود الحكومة لتطبيق اللامركزية من خلال مشروع دعم المجموعات

المحلية على مستوى القرى. وتقوم استراتيجية الصندوق على مستويات تدخل ثلاثة هي: (أ) التنمية المحلية القائمة على المشاركة على مستوى القرية ومجموعات المزارعين والنساء؛ (ب) دعم اللامركزية والاستثمارات الاجتماعية والمنتجة على مستوى المجتمعات المحلية؛ (ج) وتشمل هذه النهج جميعا تقديم المزيد من الدعم لقيام خدمات مالية قريبة من المستفيدين، ويديرونها على أساس تجربتهم مع جمعيات الخدمات المالية. وتقتضي هذه الاستراتيجية مواصلة توطيد الصلات مع الجهات المانحة الأخرى بهدف مواءمة النُهج وتعزيز علاقات التآزر والتكامل فيما بين الأنشطة.

18 - **الأساس المنطقي للمشروع.** نجح المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى في إعادة تأهيل و تطوير (أ) الطرق الريفية لضمان حد نفاذ أدنى إلى الإقليم؛ (ب) المدارس والمرافق الصحية؛ (جـــ) آبار الماء الأنبوبية المكشوفة. ورغم أن المشروع أنشأ 24 جمعية للخدمات المالية وبدأ في إنشاء وتعزيز قدرة المجموعات الشعبية ومنظمات المزارعين، فإن هدفه في ميدان النشاط الاقتصادي لم يكن واضحا. وفي نهاية 2002، كانت الاستثمارات في ميدان البحث ودعم الزراعة قد بدأت في عشر من المجموعات المحلية للتنمية الريفية فقط وأسفرت عن نتائج محدودة للغاية.

19 - تتمتع منطقة شمالي غينيا السفلي بإمكانات غير مستغلة لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية، إذ أعيد تأهيل 10 في المائة فقط من قيعان الوديان المسجلة. غير أن فتح جزء من المنطقة قد أذّن بتطوير النظم الزراعية فيها على أساس مستدام. وقد استند التحضير للتدخل الثاني في المنطقة إلى نتائج المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى وإلى التوصية المنبثقة عن التقييم المؤقت الذي أجري له، ويبرر بما يلي: (أ) وجود جيوب للفقر؛ (ب) التزام الحكومة بالاستفادة من الاستثمارات المقدمة للمشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى (خاصة بالنسبة للطرق الريفية) وضرورة زيادة القيمة المضافة لمنتجات أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (جـــ) والتحدي الذي تواجهه المنطقة إيكولوجيا وبيئيا. وبالتالي فإن المشروع الجديد المقترح الذي يهدف إلى تحسين دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وأمنهم الغذائي على نحو مستدام، وإلى الحفاظ على موارد المنطقة الطبيعية والإنتاجية، قد استند إلى نتائج المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى.

20 - ويتماشى المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق (2002 ــ 2006) ومع الاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الوسطى والغربية، إذ يشمل الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ب) زيادة الإنتاجية الزراعية والموارد الطبيعية وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ (ج) تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية والأسواق.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

21 - يغطي المشروع المقترح والذي يستغرق 8 سنوات خمسا من المحافظات السبع في منطقة غينيا السفلى وهي: دوبريكا، وفريا، وبوفا، وبوكي وتيلميلي. وتشمل تلك المحافظات مجتمعة 26 جماعة ريفية إنمائية وناحيتين حضريتين. وتشمل منطقة المشروع 3000 قرية و150 تقسيما إداريا و26 جماعة ريفية إنمائية تغطي 307 تجمعات للقرى أو

000 120 نسمة. وسيستهدف المشروع القرى الفقيرة في منطقة المشروع، وسيركز على أضعف الفئات حالا، وهم النساء والشباب والمعاقين.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

22 - يتمثل الهدف العام للمشروع في تحقيق تحسن مستدام في دخل الأسر الريفية الفقيرة وأمنها الغذائي وظروف معيشتها. وتتمثل أهداف المشروع المحددة في: (أ) تعزيز قدرات السكان المستهدفين ومنظماتهم؛ (ب) زيادة الإنتاجية الزراعية (من المحاصيل والحيوانات) وتنويع مصادر الدخل على نحو مستدام.

جيم – عناصر المشروع

23 - يتمحور المشروع حول خمسة عناصر رئيسية هي: (i) تنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية (ii) تطوير مشاريع صغيرة في ميادين الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية؛ (iii) تنمية البنى الأساسية؛ (iv) تنمية الخدمات المالية الصغيرة؛ (v) إدارة المشروع وتنسيقه.

24 - **العنصر 1. تنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية:** الغرض من هذا العنصر هو تعزيز قدرات سكان الريف ومنظماتهم لمساعدتهم في إدارة مواردهم على نحو أكثر كفاءة. وسيتبع المشروع نهجا تشاركيا لمساعدة المستفيدين على تحديد ورصد وتنفيذ المشاريع الصغيرة، وتشجيع إنشاء ودمج المجموعات كي تعمل معا على تنفيذ المبادرات الاقتصادية. وسيجري تعزيز مجموعات المزارعين الحالية وتشكيل مجموعات جديدة بمساعدة المشروع. وسيجري تحسين الاتصالات الريفية لتسهيل التعلم من خلال تبادل المعلومات والخبرات. وستعمم نتائج المشروع من خلال الآليات الإعلامية الملائمة، وبخاصة الإذاعات الريفية.

25 - **العنصر 2. تطوير مشاريع صغيرة في ميادين الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية:** يهدف هذا العنصر إلى تحقيق زيادات مستدامة في الإنتاج الزراعي والحرجي والحيواني. وتحقيقا لهذا الهدف سيدعم المشروع (أ) إكثار ونشر البذار المحسن (خاصة الأرز والفول السوداني) للإنتاج في المرتفعات. وستدرّب مجموعات المزارعين وقادتهم على إكثار البذار المحسن؛ (ب) إنماء قيعان الوديان باستخدام النهج التشاركي لتكييف ونشر التكنولوجيا الخاصة بالنظم القائمة على الأرز، بالتعاون مع جمعية تطوير الأرز في أفريقيا الغربية؛ (جـ) التشجير وإدارة الموارد الطبيعية؛ (د) الأنشطة المدرّة للدخل، خاصة الأنشطة التي تؤديها النساء. كما سيقدم المشروع الدعم للقرى لمساعدتها على تحسين إدارة مواردها الضعيفة ولزيادة الإنتاجية الزراعية في قيعان الوديان وفي المرتفعات، من خلال الأنشطة البحثية وتقديم المشورة الزراعية.

26 - **العنصر 3. تنمية البنى الأساسية:** الهدف من هذا العنصر هو تطوير الطرق الموصلة إلى المجموعات المحلية الريفية، خاصة تلك التي تربط المجموعات الريفية الإنمائية بالقرى المستهدفة، وذلك بالتعاون/الشراكة حيثما أمكن مع الجهات المانحة الأخرى. ونظرا لقلة حركة السير على تلك الطرق سيتم إعادة تأهيل النقاط الأساسية منها فقط. كما سيعيد المشروع تأهيل قيعان الوديان و35 كيلومترا من الطرق على مستوى المحافظات. وستتولى اللجان القروية الموكلة بصيانة البنى الأساسية الريفية عملية التخطيط لصيانة الطرق الموصلة إلى هذه المجموعات. وسيقدم المشروع

الدعم لإنشاء وتدريب اللجان القروية الموكلة بصيانة البنى الأساسية الريفية مستخدما في ذلك النهج والطريقة القائمين على العمالة الكثيفة. كما سيعاد تأهيل طرق الوصول إلى المراعي، مما سيخفض على نحو كبير من خسارة المحاصيل التي تسببها الحيوانات، وذلك للحد من الخلافات بين المزارعين والرعاة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وسيقدم المشروع الدعم لإعادة تأهيل مراكز الحيوانات المتعددة الأغراض على مستوى المجموعات الريفية الإنمائية (مراكز الاستشارة والطب البيطري) إضافة إلى سوقين لبيع الحيوانات الصغيرة.

27 - **العنصر 4. تنمية عمليات التمويل الصغيرة:** يرمي هذا العنصر إلى تسهيل وصول الجماعات المستهدفة (لاسيما النساء والشباب) إلى الخدمات الزراعية الملائمة. وسيقوم المشروع بتعزيز وتوطيد قدرات 24 جمعية للخدمات المالية المستحدثة ضمن المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى، وسيسهل إنشاء قرابة 36 جمعية جديدة (ليبلغ مجموعها حوالي 60 جمعية مستدامة للخدمات المالية عند نهاية المشروع) ويضمن أن تمثل النساء 30 في المائة على الأقل من رؤساء هذه الجمعيات. ويتوقع أن تقوم هذه الجمعيات بجمع المدخرات المحلية وضمان الحفاظ عليها وتقديم ائتمانات قصيرة الأمد. كما ستُستحدث مؤسسة رئيسة خلال فترة المشروع. وسيعهد بتنفيذ هذا العنصر إلى شركة مستقلة تتعاقد معها وحدة تنسيق المشاريع. وستقدم مؤسسة مالية محلية ذات خبرة في ميدان التمويل الريفي الدعم التقني وخلافه للوكالة المكلفة بالتنفيذ. وإضافة إلى ذلك، وضع ترتيب لتوفير دعم دولي تقني لمساندة جمعيات الخدمات المالية.

28 - **العنصر 5. دارة المشروع وتنسيقه:** ستوكل إدارة المشروع إلى وحدة تنسيق المشاريع تحت مسؤولية وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

دال – التكاليف والتمويل

29 - تقدر الكلفة الإجمالية الشاملة للمشروع بمبلغ 17.7 مليون دولار أمريكي على مدى ثماني سنوات، شاملة الطوارئ المادية والطوارئ السعرية التي تمثل وحدها 10 في المائة من التكاليف الأساسية. وتمثل التكاليف بالعملات الأجنبية قرابة 4.1 مليون دولار أمريكي، أو 23 في المائة من الكلفة الإجمالية. وسيغطي قرض الصندوق المقترح والبالغ 14.2 مليون دولار أمريكي قرابة 80.4 في المائة من الكلفة الإجمالية للمشروع. وستسهم الحكومة بمبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي (11.8%). تغطي جميع الرسوم والضرائب. كما يتوقع أن يسهم المستفيدون بحوالي 1.4 مليون دولار أمريكي (7.8%).

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية	2 422.6	803.0	3 225.6	25	20
تنمية المشاريع الصغيرة في ميادين الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية	3 302.1	644.6	3 946.7	16	24
تنمية البنى الأساسية	3 509.9	410.7	3 920.6	10	24
تنمية الخدمات المالية الصغيرة	1 804.4	623.8	2 428.3	26	15
إدارة المشروع وتنسيقه	1 304.7	1 318.8	2 623.5	50	16
مجموع التكاليف الأساسية	**12 343.8**	**3 800.9**	**16 144.7**	**24**	**100**
الطوارئ المادية	499.6	151.0	650.6	23	4
الطوارئ السعرية	712.4	203.6	916.0	22	6
التكاليف الكلية للمشروع	**13 557.7**	**4 155.6**	**17 711.3**	**23**	**110**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	الصندوق		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية	3 072.0	87.3	-	-	448.8	12.7	3 520.8	20	868.0	2 204.0	448.8
تنمية المشاريع الصغيرة في ميادين الزراعة والحراجة الثروة الحيوانية	3 040.4	69.2	994.8	22.7	356.1	22.7	4 391.2	24.8	717.2	3 317.9	356.1
تنمية البنى الأساسية	3 186.3	74.9	308.1	7.2	759.5	17.9	4 253.9	24.0	445.5	3 048.9	759.5
تنمية الخدمات المالية الصغيرة	2 390.7	89.1	83.1	3.1	207.6	7.7	2 681.9	15.1	686.5	1 787.8	207.6
إدارة المشروع وتنسيقه	2 542.9	88.8	-	-	320.5	11.2	2 863.4	16.2	1 438.4	1 104.5	320.5
إجمالي الصرف	**14 232.3**	**80.4**	**1 386.5**	**7.8**	**2 092.5**	**11.8**	**17 711.3**	**100**	**4 155.6**	**11 463.2**	**2 092.5**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - **خطط العمل والميزانيات السنوية:** سيعمل المستفيدون ومنظماتهم مع القائمين على التوعية وهيكلة المجموعات المحلية لإعداد خطط عمل وميزانيات سنوية وفقا لنموذج متفق عليه. ويتم تجميع خطط العمل والميزانيات على مستوى المحافظة، وتعرض على وحدة تنسيق المشاريع بعد الموافقة عليها ليتم دمجها في خطة عمل وميزانية جامعة. وبدورها تعرض وحدة تنسيق المشروع تلك الخطة والميزانية على اللجنة التنسيقية للمشروع لتدارسها، ثم تحال بعد ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى الصندوق للمصادقة عليها بصورة نهائية.

31 - يخضع **التوريد** في نطاق هذا القرض للمبادئ التوجيهية للتوريد السارية في الصندوق. ويتم توريد السيارات والتجهيزات التي تعادل كلفتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر عن طريق العطاءات الدولية التنافسية، فيما يتم توريد السيارات والمعدات والمواد التي تتراوح كلفتها بين 000 20 و000 100 دولار أمريكي عن طريق عطاءات محلية تنافسية. وتبرم عقود توريد السلع والخدمات الأخرى التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي محليا، بما فيها أعمال إعادة التأهيل والتدريب، بالاستناد إلى عروض من ثلاثة موردين على الأقل.

32 - **الصرف:** يفتح حساب خاص تمسكه وحدة تنسيق المشروع لدى مصرف تجاري يقبل به الصندوق. ويكون مقدار المخصصات المصرح بها من إيرادات القرض الذي يقدمه الصندوق 000 700 دولار أمريكي. وسيودع المبلغ دفعة واحدة في الحساب الخاص فور نفاذ فعالية القرض.

33 - تفتح الحكومة حسابا للمشروع لدى مصرف تجاري تودع فيه مساهمتها في تكاليف المشروع. وتقدر مساهمة الحكومة بمبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي تغطي قيمة الإعفاء من رسوم الاستيراد والضرائب على الواردات ، إضافة إلى الضرائب والرسوم غير القابلة للخصم مباشرة عند التوريد. وتودع الحكومة في حساب المشروع دفعة أولى تعادل 000 50 دولار أمريكي لتغطية الضرائب على نفقات التشغيل الصغيرة خلال السنة الأولى من المشروع.

34 - **الحسابات:** يتم السحب من حساب القرض بموجب كشوفات نفقات معتمدة حسب فئات تلك النفقات ووفق ما تحدده الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة. وتتولى وحدة تنسيق المشروع مسك المستندات التي تبرر هذه النفقات وتضعها في متناول بعثات المراقبة والمراجعين الخارجيين لفحصها. وتتم جميع السحوبات الأخرى من حساب القرض بموجب كشوفات كاملة تدعمها.

35 - **مراجعة الحسابات:** سيتم اختيار شركة دولية لمراجعة الحسابات يقبل بها الصندوق وتقوم بمهام المراجعة المالية والإدارية السنوية. ويتولى المشروع تمويل كلفة تلك الأنشطة. وتبدي شركة مراجعة الحسابات رأيها فيما إذا كانت إجراءات العطاءات وبنود الإنفاق واستخدام السلع والخدمات مطابقة لما جاء في دليل عمليات المشروع أم لا. كما تصدر الشركة رأيا منفصلا بشأن كشوف النفقات والحساب الخاص، وتعرض تقارير مراجعة الحسابات على الصندوق في أجل أقصاه ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للمشروع.

واو – التنظيم والإدارة

36 - يقوم الإطار التنظيمي للمشروع على توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات[2].

37 - **إدارة المشروع وتنسيقه:** تتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مسؤولية المشروع. وتُعهد إدارته إلى وحدة تنسيق المشروع الموجودة في دوبريكا. كما تشرف اللجنة التنسيقية للمشروع على أنشطته ويتمثل دورها الأساسي في المصادقة على خطة العمل والميزانية السنوية.

المسؤوليات المؤسسية المتعلقة بالمشروع

38 - تتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مسؤولية تنسيق المشروع على الصعيد القطري، وتفوض بدورها وحدة تنسيق المشروع بإدارة المشروع وعمليات التنفيذ والتنسيق والاستراتيجية وإدارة المساعدة الفنية والإشراف عليها، وتنسيق أداء مقدمي الخدمات ورصده وتشكيل اللجان التنظيمية والرصد والتقييم. وتقدم وحدة تنسيق المشروع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تحويل فوائد المشروع إلى المجموعات المحلية والفئات الأكثر فقرا، بما فيها النساء والشباب. كما تقيم وتحافظ على الصلات مع الشركاء الآخرين العاملين في المنطقة، بما في ذلك السلطات المحلية ومعهد البحوث الزراعية والحيوانية وغيرها من المشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة.

39 - **الإشراف والتيسير على الصعيد القطري:** سيتم تشكيل لجنة توجيهية تتولى الإشراف على التنفيذ ويرأسها ممثل عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، وتضم ممثلين عن أهم أصحاب الشأن على الصعيد القطري والإقليمي والمحلي، وتضطلع على نحو خاص بمسؤولية توجيه المشروع والإشراف عليه واعتماد خطة العمل والميزانية السنوية. تجتمع اللجنة مرة كل عام وتقوم وحدة تنسيق المشروع بدور أمانة السر.

40 - **التنسيق والتيسير على الصعيد المحلي:** يجري التيسير والتحكيم على الصعيد المحلي من خلال المنتديات التي تعقد على مستوى المحافظات، والتي تضمن مشاركة المستفيدين والسلطات المحلية وخدمات المساعدة التقنية (من القطاعين العام والخاص) في اتخاذ القرارات. تجتمع هذه المنتديات مرة كل عام لمناقشة نتائج المشروع وما يعترضه من عوائق، ولرصد أنشطته والتخطيط لها.

41 - **خدمات الدعم:** تنفذ أنشطة المشروع بواسطة ترتيبات تعاقدية وبمشاركة مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. وستتولى وكالتان منفذتان، مقرهما في بوفا وتليميلي على التوالي، مسؤولية تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بتنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية، فيما ستتولى شركة محلية يوجد مقرها في فريا تنفيذ عنصر تنمية الخدمات المالية الصغيرة. وسيشجع المشروع مجموعات المزارعين و/أو منظماتهم/جمعياتهم باعتبارها شركاء منفذين، وسيقدم الدعم لبناء قدرات مقدمي الخدمات وفقا للحاجة. وسيتم التزويد بالخدمات استنادا إلى نهج تجاري التوجه.

[2] يرد الهيكل التنظيمي للمشروع ضمن الذيل الرابع.

42 - **الشراكات مع المشاريع الأخرى:** سيتم تشجيع التنسيق الوثيق بين أهم المشاريع العاملة في المنطقة بغية تجنب الازدواج وضمان التضافر فيما بينها. ويشمل ذلك بصفة خاصة مشروع دعم المجتمعات القروية والمشاريع التي تمولها الوكالة الفرنسية للتنمية والمرصد الإقليمي.

43 - لن يعالج **الرصد والتقييم** من خارج بنية المشروع، بل سيكون جزءا لا يتجزأ من قدرات المشروع العامة في مجال التنسيق والإدارة. وسيطور المشروع وظيفة الرصد والتقييم، كما سيتم تيسير التدريب والدعم التقني لهذا الغرض. وسيتم تجميع معلومات الرصد والتقييم عن حالة تنفيذ المشروع وأثره على كل من المجموعة المستهدفة والبيئة بمشاركة حثيثة من المستفيدين. وسيوفر الدعم التقني لإجراء استطلاع تشاركي مرجعي في بداية المشروع لتحديد المستوى الابتدائي لعدد من المؤشرات الأساسية. وستشمل هذه المؤشرات الوضع التغذوي للأطفال ومؤشر أصول للدخل. وسيعاد إجراء هذا الاستطلاع في منتصف مدة المشروع وعند الانتهاء منه لتقييم أثره على السكان المستهدفين والبيئة. وسيجري رصد المؤشرات الكمية والنوعية والمؤسسية التي طورت في بداية المشروع لتقييم تأثير المشروع وأثره على المستفيدين. وسيتم الفصل بين هذه المؤشرات وفقا للموقع الجغرافي (الشمال والجنوب) ووفقا لنوع الجنس على مستوى المقاطعة، كما سيتم جمع المؤشرات على مستوى المجموعة الريفية الإنمائية والمحافظات. وسيتم إعداد دراسات حالات متخصصة وموضوعية لنفس الغرض. وسيقوم كبار موظفي الوزارات المعنية برصد تنفيذ المشروع، كما تم إعداد الترتيبات اللازمة لمهام المتابعة.

زاي – المبررات الاقتصادية

44 - يتوقع أن تتحسن سبل كسب العيش للمستفيدين نتيجة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسن فرص الوصول إلى الأنشطة المدرّة للدخل. وسيتم تمكين المجموعة المستهدفة لتتولى تحديد وإعداد وتنفيذ المشاريع الصغيرة. كما ستعزز قدرات اللجان القروية الموكلة بصيانة البنى الأساسية الريفية لضمان الحفاظ على الطرق الريفية في حالة جيدة. وستكون مجموعات المزارعين المنظمة/جمعياتهم التي تتلقى الدعم من المشروع مسؤولة عن تنميتها وعن التأثير على عملية التنمية المحلية.كما سيساعد المشروع في تحسين الأمن الغذائي للمستفيدين من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية وتنويع مصادر الدخل.

45 - تشير التقديرات إلى أن 307 تجمعات للقرى في المحافظات الخمس، أي قرابة 000 120 شخص، ستستفيد من المشروع بصورة مباشرة. كما أن زيادة الإنتاجية الزراعية وصون/حماية البيئة وتحسين البنى الأساسية الريفية ستعود بالفائدة أيضا على القرى التي لا يستهدفها المشروع مباشرة. وسيصبح قرابة 800 28 شخص أعضاء في جمعيات الخدمات المالية، مما سيحسن وصولهم إلى الخدمات المالية وينمي دخلهم.

46 - وسيعزز إشراك النساء والشباب في عملية اتخاذ القرار من دورهم في إدارة الموارد والنهوض بالأنشطة الإنمائية. وهو ما سيتيح لهم تطوير أنشطتهم الاقتصادية وزيادة دخلهم وتحسين أحوالهم في المجتمع المحلي.

حاء – المخاطر

47 – الحوار قائم بين رئيس غينيا وأحزاب المعارضة بشأن الحاجة إلى انتخابات رئاسية شفافة. وقد يكون لنتيجة هذا الحوار أثر على المشروع.

48 – ستوكل مسؤولية تنفيذ غالبية أنشطة المشروع إلى وكالات خاصة (مشغلين) مما يتطلب تمتعها بالقدرة على أداء مهامها بفعالية. بيد أن بعضا منها قد لا يتمتع بالقدرة المطلوبة مما قد يؤثر سلبا على نتائج المشروع.

49 – يشمل المشروع مسارا للخروج يضمن أن تكون الاستدامة عملية مكررة، وأن تستند إلى القدرة الفنية والإدارية للمستفيدين ومنظماتهم، إضافة إلى قدرات المشغلين المحليين من القطاع الخاص.

50 – سينفذ المشروع ضمن إطار عملية اللامركزية وانسحاب الحكومة من أنشطة الإنتاج والتسويق. ورغم النتائج الإيجابية المسجلة في بلدان أخرى، فإن عملية اللامركزية لا تتقدم بالسرعة المتوقعة في غينيا. ومع أن دليل العمليات سيبين بوضوح دور كل واحد من مقدمي الخدمات ويحدد مسؤولياته، فإن ذلك قد لا يمنع قيام بعض الخلافات بين مختلف مجموعات المصالح.

طاء – الأثر البيئي

51 – إن تعزيز قدرات السكان المستهدفين ووعيهم لحساسية الموارد الطبيعية يجعلهم في وضع أفضل يسمح لهم بإشاعة وتنفيذ ممارسات الإدارة السليمة، وصون وحماية البيئة. وستفضي الأنشطة المستدامة التي يدعمها المشروع في ميدان إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تنفيذ تدابير مقاومة التعرية وحماية المناطق الحساسة وتجديد المناطق الحرجية، إلى صون البيئة على نحو أفضل. ومن المرجح أن أنشطة التنمية الزراعية المستدامة التي سيدعمها المشروع لمساعدة سكان الريف الفقراء ومنظماتهم في اعتماد ممارسات أفضل لرعاية الأرض سيكون لها أثر إيجابي على البيئة. كما أن تكثيف الزراعة وتشجيع الأنشطة المدرّة للدخل سيؤدي في الأمد البعيد إلى تقليص متوسط المساحة الجديدة المستزرعة لكل فرد سنويا. وسيتم إعادة تأهيل قسم صغير من الطرق الريفية على مستوى المحافظات، كما سيتم إعادة تأهيل النقاط الحساسة فقط من الطرق الموصلة إلى المجموعات المحلية بين المقاطعات والقرى، مما سيحد من التعرية دون إلحاق ضرر كبير بالبيئة. كما سيشير دليل العمليات إلى البيئة باعتبارها أحد المعايير المستخدمة في تحديد مدى أهلية المشاريع الصغيرة.

52 – وبالاستناد إلى مذكرة الصندوق الخاصة بالأثر البيئي ونطاقه، وتماشيا مع الإجراءات الإدارية المعتمدة لدى الصندوق في مجال التقييم البيئي، فقد تم تصنيف المشروع ضمن الفئة باء.

ياء – السمات الابتكارية

53 – على الرغم من أن المشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى أذّن ببداية رصد التقدم المحرز في ميدان تعزيز المنظمات الشعبية، سيستمر المشروع في تحسين هذه العملية على نحو أكثر انتظاما.

54 - وقد تم اعتماد استراتيجية مرحلية لضمان تنفيذ المشروع على نحو فعال. وبذلك سيغطي المشروع عددا قليلا من القرى/المجموعات المحلية في العام الأول، ثم سيعدّل هذا العدد وفقا للدروس المستخلصة خلال سنوات المشروع المتتالية، ويتوقع أن يرتفع حتى بلوغ المشروع سنته الرابعة ثم يعود إلى الانخفاض بدءا من السنة الخامسة. وستخصص السنوات التالية لتعزيز أنشطة المشروع والانسحاب. وبالتالي سيجري إعلام السكان المستهدفين منذ البداية باستراتيجية الخروج المتمثلة في خفض الدعم المقدم للمنتجين تدريجيا للتحقق من أن الاستراتيجيات التي تضمن استدامة المشروع قد طبقت في مرحلة أبكر من التنفيذ مقارنة بالمشروع الإنمائي لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة في شمالي غينيا السفلى.

55 - وسيستخدم نهج أكثر ميلا إلى الواقعية في التعامل مع مشكلة الوصول إلى الأرض، يأخذ بعين الاعتبار الممارسات والمعارف المحلية، لاسيما الممارسات التقليدية. وسيتولى المستفيدون، بما فيهم أصحاب الأراضي في قاع الوديان، تقرير أساليب التقيد بالشروط التي يحددها دليل العمليات، بما يضمن وصولا مؤكدا وطويل الأمد من أكثر الفئات ضعفا إلى الأراضي التي أعيد تأهيلها.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

56 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية غينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

57 - وجمهورية غينيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

58 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

59 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية غينيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف (9 950 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2003)

1 - ستتيح حكومة جمهورية غينيا (الحكومة) الأموال الآتية من القرض لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية (وكالة المشروع الرائدة)، وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية وإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية، لأغراض تنفيذ المشروع. وحُسبت مساهمة الحكومة في تمويل المشروع بمبلغ 500 092 2 دولار أمريكي.

(أ) يمثل هذا المبلغ جميع الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات اللازمة للمشروع، التي ستدفعها الحكومة بإعفاء هذه السلع والخدمات من ضرائب ورسوم الاستيراد أو بشيكات من الخزانة. وسيُشمَلُ المشروع ببرنامج الاستثمار العام وميزانية التنمية الوطنية للحكومة.

(ب) يمثل هذا المبلغ أيضاً مساهمة الحكومة – كجزء من التمويل النظير الذي تقدمه – في الضرائب على النفقات الصغيرة والنفقات التي لا يمكن استخدام شيكات الخزانة في تسديدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستوفر الحكومة لوحدة تنسيق المشروع مبلغاً بالفرنك الغيني يعادل 000 50 دولار أمريكي لتغطية تكلفة احتياجات السنة الأولى من سنوات المشروع. وبعد ذلك ستجمِّم الحكومة حساب المشروع كل سنة بإيداع الأموال النظيرة فيه، كما هو مبيَّن في خطة العمل والميزانية السنوية للسنة المعنية.

2 - ستفتح الحكومة حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي وتحتفظ به – لأغراض تمويل المشروع – في بنك تجاري في كوناكري، مقبول لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستوفَّر لهذا الحساب حمايةٌ من المقاصَّة أو الاستيلاء، أو الحجز، بأحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق. سيكون في الحساب الخاص مبلغ مأذون به، مقداره 000 700 دولار أمريكي. وسيسحب الصندوق مبالغ من حساب القرض، بناء على طلب وحدة تنسيق المشروع، وتودع في الحساب الخاص. وسيتم تجميم الحساب الخاص وفقاً لأحكام اتفاقية القرض.

3 - ستضمن الحكومة أن تفتح وكالةُ المشروع الرائدة حساب مشروع بالفرنك الغيني وتحتفظ به – في بنك مقبول لدى الصندوق – تودع فيه الحكومة أموالها النظيرة. وسيؤذَن لمنسق المشروع والمسؤول الإداري والمالي الأول أن يجريا معاملاتٍ من حساب المشروع نيابة عن الحكومة، مستخدمَيْنِ إجراء التوقيعَين. وستقدِّم إلى الصندوق نسخة من توقيعَيْ هذين المسؤولَيْنِ.

4 - لن يُسحب أي مبلغ من حساب القرض حتى يوافق الصندوق ووكالة المشروع الرائدة على دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية.

5 - ستعفي الحكومة كل الواردات، وتوريد السلع والخدمات، وكل أشغال البناء، المتصلة حصراً بالمشروع، من كل الضرائب والرسوم بإصدار شيكات خاصة من الخزانة.

الملحق

6 - تتولى وكالة المشروع الرائدة المسؤولية التامة عن تنفيذ المشروع وتكون مسؤولة عن كل الأنشطة المبينة في اتفاقية القرض، بما في ذلك إعداد صلاحيات استعراض منتصف المدة.

7 - ستقدم اللجنة التوجيهية للمشروع الإرشاد العام للمشروع، وستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن تنسيق المشروع وإدارته ورصده الداخلي. وستختار الوحدة مشغِّلَيْنِ رئيسيَّيْنِ اثنين في المنطقة (وتشرف عليهما) ليكونا مسؤولَيْنِ عن تنفيذ العنصر 1 "تنظيم وتعزيز المجتمعات المحلية الريفية"، والعنصر 2 "تنمية المشاريع الصغيرة الزراعية والحرجية والمتعلقة بالثروة الحيوانية"، وجزء من العنصر 3 "تنمية البنى الأساسية". وسيقوم كل مشغِّل باستخدام مصادر خارجية للأنشطة التي هو مسؤول عنها، من مورِّدين متخصصين ومحال تجارية متخصصة في إطار مظروف سنوي يتم التفاوض بشأنه مع وحدة تنسيق المشروع والتصديق عليه في إطار خطة العمل والميزانية السنوية. وسيشرف مورِّد متخصص في التمويل الريفي على تنفيذ العنصر 4 "تنمية الخدمات المالية الصغيرة"، وسيشكل فريقاً ميدانياً في منطقة المشروع تكون مكاتبه في فريا. وسيكون مقدِّم خدمات بحوث عملية، يعمل تحت إشراف وحدة تنسيق المشروع، وفي تعاون وثيق مع المشغِّلَين الرئيسيَّين في المنطقة، مسؤولاً عن التحديث التدريجي القائم على المشاركة للمقاييس الفنية والاقتصادية والتنظيمية في مجالَيْ إدارة استخدام الأراضي، وتكثيف نظم الزراعة المقترنة بالرعي. وأخيراً ستقوم لجنة صندوق تنمية الزراعة المقترنة بالرعي باستعراض طلبات المِنَح المقدمة من المنظمات الشعبية.

8 - ستضمن الحكومة أن تعدَّ وحدة تنسيق المشروع كل سنة خطة عمل وميزانية سنوية للمشروع على أساس مقترحات المشغِّلين لتقديمها إلى الصندوق واللجنة التوجيهية لإقرارهما.

9 - ستضمن الحكومة أن تقوم وحدة تنسيق المشروع بإعداد دليل تنفيذ المشروع خلال فترة زمنية معقولة على ألا تتجاوز 45 يوماً من تاريخ تفعيل القرض. وسيبيِّن الدليل، فيما يبينه، إجراءات التشغيل ومعايير الأهلية للصندوق المفتوح في بنك تجاري مقبول لدى الصندوق لأغراض تنفيذ عنصر تنمية الخدمات المالية الصغيرة، وكذلك إجراءات إنشاء وتشغيل لجنة مِنَح صندوق تنمية الزراعة المقترنة بالرعي، ولجنة المِنَح على صعيد المحافظة.

10 - ستجري الحكومة، بواسطة وكالة المشروع الرائدة، استعراض تنفيذ المشروع في منتصف المدة، في السنة الرابعة من سنوات المشروع، وإعداد صلاحيات ذلك الاستعراض لموافقة الصندوق المسبقة عليها. وسيفحص الاستعراض – الذي يجرى بالتعاون مع جميع الشركاء في المشروع – تقدم الأنشطة المضطلَع بها، والنهج المعتمد، وأثر المشروع على المجموعة المستهدفة، وتحقيق الأهداف، والصعوبات التي ووجِهَت. وستقدَّم جميع التوصيات اللازمة لإعادة توجيه تصميم المشروع بغية التغلُّب على هذه الصعوبات وتحقيق الأهداف المعلنة. وسيناقش الشركاء أي توصيات تُقترح، وذلك في حلقة عمل ختامية، وستكون هذه المناقشات بمثابة مدخلات في أي إعادة توجيهٍ لدفع المشروع.

11 - ستضمن الحكومة، بواسطة وكالة المشروع الرائدة، تنفيذ التوصيات المقدمة لدى انتهاء استعراض منتصف المدة خلال إطار زمني معقول على نحوٍ مُرضٍ للصندوق. وقد تستتبع هذه التوصيات تعديل وثائق القرض أو، في أشدِّ الحالات، إلغاء القرض.

الملحق

12 - وستنشئ الحكومة، بواسطة وكالة المشروع الرائدة، نظامَ رصدٍ وتقييمٍ قائماً على المشاركة. وستخضع البرامج الصغيرة لتنمية الزراعة المقترنة بالرعي لرصد الأداء والتحليل المنتظم لأي انحراف؛ وسيعَدُّ تقرير في نهاية السنة يستخدم في برمجة الأنشطة للسنة التالية. وسيجرى تقييم لآثار المشروع في حلقات عمل تشاركية تعقد في مجتمعات التنمية الريفية. وستُعزَّزُ قدرة المستفيدين على تعيين الأنشطة وتحديد مواعيدها لتمكينهم من أداء دور فعال في رصد أثر المشروع وتقييمه. وسيتولى الموظف المسؤول عن وحدة الرصد والتقييم في وحدة تنسيق المشروع تنسيق الرصد والتقييم الداخليين.

13 - سيكون الرصد الخارجي للمشروع مسؤولية وكالة المشروع الرائدة، وهي وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، ووزارة التخطيط، وإدارة ورصد المشاريع الكبيرة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيولى انتباه خاص لتحديد الأهداف الجغرافية والمواضيعية، وأهمية التكنولوجيات، والقدرة الفنية والبشرية لوحدة تنسيق المشروع، والمشغِّلين، ومقدمي الخدمات المتخصصة، وكذلك استخدام أموال صندوق تنمية الزراعة المقترنة بالرعي.

14 - ستضمن الحكومة أن تضع وحدة تنسيق المشروع، بالتعاون مع المشغِّلَيْنِ الرئيسيَّيْنِ في المنطقة ومشغِّل العمليات المالية الصغيرة، ترتيباتٍ للرصد الداخلي. سيكون النظام قائماً على الحاسوب ويقدم بيانات فردية بحسب مجتمع التنمية الريفية، والقرية، والمجموعة المستهدفة، ونوع النشاط. وستشمل التقارير الدورية سلسلة من المؤشرات لتقييم المشاركة الفعلية من النساء، والشباب، والمجتمعات، وأفقر الفئات الاجتماعية. وستقدم وحدة تنسيق المشروع تقارير مرحلية نصف سنوية عن الأنشطة المضطلع بها. ويقدم المشغِّلون المشاركون إلى الوحدة تقارير مرحلية فصلية وسنوية عن البرامج التي هم مسؤولون عن القيام بها. وتجمِّع الوحدة هذه التقارير وتدرج فيها معلومات عن الرصد المالي والأنشطة الأخرى المضطلع بها على مستوى الوحدة نفسها. وستقدَّم كل هذه التقارير إلى وكالة المشروع الرائدة وإلى الصندوق. وسيتولى منسق المشروع المسؤولية العامة عن الأداء الصحيح لنظام الرصد والتقييم.

15 - بغية الحفاظ على ممارسات بيئية سليمة، ستتخذ الحكومة التدابير الضرورية لإدارة مبيدات الآفات في إطار المشروع. وستضمن، تحقيقاً لهذه الغاية، ألاّ تشمل المبيدات المقدمة بموجب المشروع أي مبيد ممنوع في "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

16 - سيتم تعيين موظفي المشروع بواسطة طلب مقترحات وطني يُنشر في الصحافة الوطنية مع مراعاة ممارسات الحكومة وعلى أساس عقود محددة المدة قابلة للتجديد؛ ولن يُسمح بأي نوع من أنواع التمييز في هذه العملية. وسيتم تعيين المسؤولين الرئيسيّين في المشروع – أي منسق وحدة تنسيق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي الأول، ومسؤول الرصد والتقييم، ومهندس البناء/البنى التحتية، والمهندس الزراعي، والأخصائي في شؤون التمايز بين الجنسين والأنشطة المدرة للدخل، والموظف المسؤول عن عنصر تنمية الخدمات المالية، وكاتب المحاسبة – وأي قرار يُتَّخَذُ، حسب الاقتضاء، بإلغاء عقودهم، يجب أن يتخذ بالاتفاق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيخضع موظفو

الملحق

المشروع لتقييم أداء سنوي، ويمكن أن تُنهى عقودُهم على أساس نتائج هذا التقييم. وسيراعي تعيين موظفي الدعم وإدارتهم الإجراءاتِ المرعيةَ حالياً في جمهورية غينيا.

17 - عند تساوي كل هذه الأمور، تعطي الحكومة تفضيلاً للنساء من بين المرشحين للوظائف (بما في ذلك الوظائف التقنية) المراد شغلها بموجب المشروع.

18 - وستؤمِّن الحكومة موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث وفقاً للتشريع العمالي المعمول به في جمهورية غينيا.

19 - إذا لم تقدم الحكومة، بواسطة وكالة المشروع الرائدة، تقارير مراجعة الحسابات المطلوب في حينها وشعر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة بواسطة وكالة المشروع الرائدة، أن الحكومة لن تستطيع تقديم التقارير في غضون فترة معقولة، للصندوق أن يستأجر مراجعي حسابات مستقلّين من اختياره هو لمراجعة حسابات المشروع. وفي هذه الحالة تقدم الحكومة – بواسطة وكالة المشروع الرائدة – وجميع الأطراف الآخرين في المشروع جميع الوثائق المالية وغير المالية المتوفرة إلى مراجعي الحسابات دون تأخير، ويعطونهم حقوق مندوبي الصندوق وامتيازاتهم، ويتعاونون معهم تعاوناً تاماً في إجراء هذه المراجعة.

20 - للصندوق أن يعلِّق، كلِّـياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب الصندوق في الحالات التالية:

(أ) ألاّ تكون الاتفاقية قد أصبحت فعالّة في التاريخ المحدد لتفعيلها أو في أي تاريخ لاحق يكون قد اتُّفِقَ عليه لهذا الغرض؛ أو

(ب) ألاّ تكون الأموال النظيرة متوفرة بموجب شروط مرضية للصندوق؛ أو

(ج) أن يكون دليل التنفيذ ودليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية، أو أي من أحكامهما، قد عُلِّق أو ألغي كلِّـياً أو جزئياً، أو تم التنازل عنه، أو غُيِّرَ بأي وجه آخر، دون موافقة مسبقة من الصندوق. ويعتبر الصندوق أن أي تعليق أو تعديل أو تغيير سيترك، أو يرجَّح أن يترك آثاراً ضارة بالمشروع.

21 - تحدَّد الشروط التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لتفعيل القرض:

(أ) أن يكون قد تم تعيين منسق المشروع والمسؤول الإداري والمالي الأول؛

(ب) أن يكون قد تم اختيار الأعضاء الآخرين في وحدة تنسيق المشروع؛

(ج) أن يكون الحساب الخاص قد فُتِح في بنك تجاري أو مؤسسة مالية أخرى مقبولة لدى الصندوق؛

(د) أن يكون حساب المشروع قد فتح في بنك مقبول لدى الصندوق وأودع فيه مبلغ بالفرنك الغيني يعادل 50 000 دولار أمريكي – يمثل أول إيداع من الأموال النظيرة التي ستقدمها الحكومة؛

الملحق

(هـــ) أن تكون الحكومة قد سلَّمت الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن المحكمة العليا، ومقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً، يؤكد أن اتفاقية القرض بكل أحكامها ملزمة قانوناً للحكومة، بغض النظر عن أي تشريعٍ سارٍ في إقليمها يكون مخالفاً لذلك، وأن تعترف الحكومة بذلك وتقبله.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

GUINEA

Land area (km² thousand) 2001 1/	246
Total population (million) 2001 1/	7.58
Population density (people per km²) 2001 1/	31
Local currency	Guinea Franc (GNF)

GNI per capita (USD) 2001 1/	410
GDP per capita growth (annual %) 2001 1/	1.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	19.4 a/
Exchange rate: USD 1 =	GNF 2 000

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2.3
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	38
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	17
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	109
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	46
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	3.59
Female labour force as % of total 2001 1/	47
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	61
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 530
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	26 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	23 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	3 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	48
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	58
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	24
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	36
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	159
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 312
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	4
Forest area as % of total land area 2000 1/	28
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	6

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	2 989
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	4.1
1991-2001	4.3
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	24
% industry	38
% manufacturing	4
% services	38
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	5
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	75
Gross domestic savings (as % of GDP)	20
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	825
Merchandise imports 2001 1/	601
Balance of merchandise trade	224
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-194
after official transfers 2001 1/	-60
Foreign direct investment, net 2001 1/	63 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-2 a/
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	21 a/
Total external debt (USD million) 2001 1/	3 254
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	60
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	12
Lending interest rate (%) 2001 1/	19 a/
Deposit interest rate (%) 2001 1/	8 a/

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN GUINEA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Siguiri Rural Development Project	IFAD	AfDB	05 Dec 80	30 Apr 81	31 Dec 92	SDR	9850000	909
Gueckedou Agricultural Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	04 Sep 85	26 Sep 86	30 Jun 92	SDR	5050000	25
Second Siguiri Rural Development Project	IFAD	AfDB	04 Sep 91	22 Jan 93	30 Jun 99	SDR	9400000	35
Smallholder Development Project in the Forest Region	IFAD	UNOPS	02 Dec 92	23 Feb 94	30 Jun 02	SDR	9850000	99
Fouta Djallon Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	14 Sep 88	06 Jan 90	31 Dec 96	SDR	11400000	94
Smallholder Development Project in North Lower Guinea	IFAD	UNOPS	14 Sep 95	01 Jul 96	31 Dec 04	SDR	10200000	100
Fouta Djallon Local Development and Agricultural Rehabilitation Programme	IFAD	UNOPS	04 Dec 96	28 Jan 98	30 Jun 05	SDR	6950000	58
Village Communities Support Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	02 Dec 98	30 Nov 99	30 Jun 04	SDR	5000000	67
Programme for Participatory Rural Development in Haute-Guinée	IFAD	UNOPS	09 Dec 99	18 Jan 01	30 Sep 11	SDR	10200000	8
Sustainable Agricultural Development Project in the Forest Region	IFAD	UNOPS	05 Sep 02	-	-	SDR	9400000	-

CADRE LOGIQUE

Logique d'intervention	Indicateurs Objectivement Vérifiables	Sources et dispositif	Hypothèses
I – OBJECTIFS GLOBAUX			
Améliorer, en Basse Guinée Nord, la sécurité alimentaire et augmenter durablement et équitablement les revenus et les conditions de vie.	• revenu des ménages par genre/groupe social • état nutritionnel des enfants	• enquêtes situation de référence (démarrage, mi-parcours et fin Projet) • études spécifiques d'impact (notamment nutrition, indicateurs anthropomorphiques) • rapports d'activités et de supervision • rapports de suivi et étude • enquêtes de satisfaction	• contexte socio-politique suffisamment stable • synergie avec les autres programmes • soutient politique et contribution budgétaire de l'État effective • décentralisation effective
II – OBJECTIF SPECIFIQUE			
A. Renforcer les capacités des populations rurales et de leurs organisations. B. Augmenter de façon durable la productivité agro-sylvo-pastorale et diversifier les sources de revenus.	• Projets préparés par les groupes cibles et financés • Initiatives prises par les groupes cibles • Capacité de négociation des groupes cibles • Rendements de cultures • Productivité de l'élevage • Revenus par source • Production par ménage • Durée de soudure	• Rapports de suivi et supervision • Etudes spécifiques • Enquêtes agricoles • Rapport des activités des opérateurs • Rapport d'impact • Rapport de suivi et évaluation participatif	• Réseau routier préfectoral développé et entretenu
RESULTAT 1. Les capacités et l'organisation des communautés rurales de base sont renforcées (composante 1)	• Nombre de villages / communautés ayant passé une convention avec le Projet pour mise en œuvre de MPAPs et d'AGRs • Niveau de formation et de participation des femmes et jeunes • Niveau de participation aux choix des solutions techniques • Niveau d'appropriation de la maîtrise d'ouvrage • Niveau d'organisation de la commercialisation	• Suivi interne et analyse des conventions avec le Projet • Etudes d'impact spécifiques sur la formation et la participation • Enquêtes de satisfaction dans le cadre du suivi participatif • Analyse des contrats passé avec prestataires et entreprises	• Non opposition des autorités et chefs traditionnels à l'approche Projet • Appui effectif des administrations déconcentrées à la maîtrise d'ouvrage par les bénéficiaires
11) Les capacités des groupes cibles sont renforcées	• Nombre de personnes alphabétisées. • Nombre des personnes appliquant la formation acquise • Nombre d'échanges, visites, programmes à la radio rurale	• Rapports de suivi et supervision • Etudes spécifiques	• Relation avec les Ministères de tutelle étblie

	• Nombre de personnes atteints par les formations dans les domaines suivants : nutrition, épargne, crédit, VIH/SIDA, paludisme		
12) Les organisations de base sont structurées et formées. • Des MPAPs sont élaborés. • Des AGRs sont mises en oeuvre. • Un système d'information sur les prix est opérationnel • Des unions par filière fonctionnent et organisent des ventes et achats groupées.	• Information et communication sur les paquets techniques sont disponibles (aspects techniques, économiques, sociaux) • Nombre de diffusion des paquets technologiques • Nombre des paquets technologiques diffusés • Nombre de groupements ayant reçu un appui à l'élaboration commune et/ou individuelle de MPAPs. • Nombre de groupes de femmes ayant reçu un appui. • Nombre d'AGRs ayant reçu un appui et opérationnel • Un système d'information sur les prix à la base est opérationnel. • Nombre d'unions locales par filière . • Nombre d'émissions radio rurale	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	Appui des autorités assurée
13) La recherche-action a développé des technologies pour résoudre les problèmes techniques des organisations de base	• Dispositif de recherche est fonctionnel. • Qualité et pertinence de la recherche. • Satisfaction des bénéficiaires.	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	
RESULTAT 2. Les systèmes agro-sylvo-pastoraux sont plus performants. Les AGRs et les micro-projets préparés et mis en œuvre par la population ont induit une nouvelle dynamique en milieu rural (composante 2).	• Nombre et qualité socio-économique par genre des référentiels techniques adaptés et diffusés • Nombre et qualité socio-économique par genre des aménagements et action de productivité effectivement mis en œuvre (bas-fonds, culture pluviale, petit élevage, agro-foresterie,…) • Equité dans la répartition géographique et sociale	• Evaluation externe de la recherche action • SIG du suivi externe • Suivi interne des opérateurs de zone • Statistiques des octrois de subvention du FODAP • Suivi agro-économique d'un réseau d'exploitations par zone agro-écologiques • Evaluation externe à mi-parcours et- en fin de Projet	• Le système national de recherche agronomique est opérationnel • Les prestataires et entreprises HIMO sont suffisamment disponibles et opérationnels • Intrants agricoles et équipements disponibles à des prix acceptables
21) Les agriculteurs disposent des semences de qualité	• Pratique soutenable des cultures pluviales (riz, arachide) • Nombre et qualité des actions de multiplication de semences sélectionnées • Quantité de semences diffusée • Nombre d'agriculteurs formés	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	• Les agriculteurs adoptent les variétés proposées

22) Des bas-fonds sont aménagés	• Aménagements et mise en valeur de bas-fonds rizicoles • Type d'intensification des cultures de bas fonds (riz, légumineuses, maraîchage) • Nombre d'hectares des bas-fonds aménagés	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	• Les paysans ont l'accès aux bas-fonds
23) Des actions de protection et de gestion du terroir sont réalisées.	• Nombre et qualité des actions réalisées	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	• La communauté participent aux activité de protection et de gestion du terroir
24) La post-récolte, la mise en marché et la transformation est améliorée grâce aux AGRs (agricoles et non-agricoles.	• Nombre et qualité des AGRs réalisés • Nombre de personnes par genre qui bénéficient des AGRs	• Rapports de suivi et supervision • Rapports de opérateurs • Suivi interne	
RESULTAT 3. Les districts et les villages cibles disposent d'un accès tout temps aux marchés et aux infrastructures sociales de base. Ces structures sont entretenus et gérées par les bénéficiaires de façon durable (composante 3).	• Temps e t conditions de circulation par saison entre villages cibles et CRD • Nombres de conflits agriculteurs-élevage enregistrés et état de résolution • Qualité de l'entretien des pistes • Coût unitaire de transport	• Enquêtes auprès des usagers • Système de suivi interne • Base de données sectorielles (pistes, eau) • Analyse des PV des réunions des comités de résolution des conflits • Suivi des CVEP et comités de point d'eau	• Forte implication des CRD pour la planification et le soutien budgétaire au désenclavement et infrastructures de base • Maintien effectif de la politique sectorielle en faveur de l'approche HIMO (DNPV) • Système d'entretien par HIMO opérationnel
31) La réhabilitation d'un tronçon de route préfectorale Belia-Baguinet (33 Kms) (liaison routière nord-sud) est réalisée	• Km réhabilités • Fréquence des véhicules	• Rapports Travaux Publics • Rapport opérateurs	• Système d'entretien mis en place et opérationnel
32) L'accès aux districts et aux villages est amélioré grâce à la réhabilitation des pistes communautaires	• Fréquence des véhicules • Prix des produits agricoles et des biens manufacturés • Organisation et équipement des CVEP pour l'entretien	• Rapports Travaux Publics • Rapport opérateurs	• Système d'entretien mis en place et opérationnel
32) Les dégâts sur les cultures occasionnés par le bétail sont réduits.	• Nombre des conflits entre agriculteurs et éleveurs • Nombre des champs de cultures dévastés	• Rapports suivi et évalualtion • Rapport MAE • Rapport opérateurs	• Implication des Préfectures et de CRD assurée
33) Le commerce de bétail est plus transparent	• Nombre de marchés à bétail créé. • Nombre des animaux vendus sur le marché • Prix de vente des animaux	• Rapport MAE • Rapport opérateurs	• Appui des autorités assurée

34) La situation sanitaire du bétail s'est améliorée.	• Nombre de postes d'élevage créés • Nombre de clients satisfaits • Fréquence de maladies des animaux	• Rapport MAE • Rapport opérateurs • Rapport suivi et évaluation	• Le réseau vétérinaire est opérationnel et performant
RESULAT 4. Les communautés de base, notamment les femmes et les jeunes ont effectivement accès à un service financier rural de proximité (composante 4).	• Nombre, viabilité et répartition géographique des ASF • Taux de pénétration des ASF par rapport au public cible en particulier les femmes et jeunes • Volume et répartition sociale des crédits pour les activités agricoles, les AGRs et besoins sociaux • Conditions et taux de crédit pratiqués • Proportion de ménages restant endettés auprès des usuriers	• Suivi interne de l'opérateur global • Suivi interne et comptabilité des ASF • Enquêtes ménages spécifiques (satisfaction, recours à l'usure) • Suivi interne de l'entité faîtière	• Les élites locales actionnaires acceptent une stratégie pro-pauvre des ASF • Le CRG s'adhère et à la philosophie du projet et apporte son appui technique et pourvoie le crédit moyen terme • Le système de contrôle et d'audit est opérationnel et efficace
41). 60 ASF sont fonctionnelles et autogérées, dont : - 36 ASF sont créées et renforcées - 24 ASF existants sont renforcées	• Nombre d'ASF renforcées • Nombre d'ASF créés • Taux de recouvrement par type de crédits, • Niveau de croissance, de rentabilité et d'évolution des ASF par genre • Taux de participation active des femmes dans la gestion de l'ASF	• Suivi interne de l'opérateur • Rapports des ASF • Rapports de l'opérateur financier	• Politique de la micro-finance mise en oeuvre
42) Les besoins en crédits sociaux, commerciaux et de campagne agricole sont mieux couverts.	• Répartition des volumes de crédits octroyés par objet et par genre • Taux de rotation du capital • Nombre de crédits par emprunteur (selon le genre) • Montant du crédit moyen (par genre)	• Suivi interne de l'opérateur • Rapports des ASF • Rapports de l'opérateur financier	Politique de la micro-finance mise en œuvre
43) Une structure (faîtière des ASF est opérationnelle	• Une structure faîtière d'appui a été mise en place et est à même d'assurer la pérennité des services d'appui aux ASF • L'agrément des ASF auprès de la Banque Centrale est obtenu (adapté au cadre réglementaire) • Niveau de capacité des comités ASF • Niveau d'autonomie des ASF • Conformité aux règles de la BCRG	• Suivi interne de l'opérateur • Rapports des ASF • Rapports de l'opérateur financier	Politique de la micro-finance mise en œuvre

	Indicateurs Objectivement Vérifiables	Sources et dispositif	Hypothèses
RESULAT 5. Les appuis et les financements du Projet sont pérennisés par un adossement progressif aux organisations professionnelles et aux institutions permanentes de la zone (composante 5).	• Nombre des villages ciblés • Flux de décaissement par types de cible • Délais entre demandes exprimées et réponses du Projet • Niveau d'implication et de bénéfice des femmes et jeunes • Disponibilité effective des fonds et ces moyens aux différents niveaux • Nombre des institutions pérennes impliquées • Niveau d'implication des institutions pérennes	• Suivi interne des opérateurs • Suivi-évaluation participatif et en quêtes de satisfaction • Statistiques FODAP • Evaluation mi-terme et fin de Projet	• Soutien de l'approche du Projet par les autorités administratives centrales et déconcentrées • Supervision par l'IC et le FIDA suffisamment rapprochée
51) L'UGP est opérationnelle	• L'équipe de cadres adhérant à l'approche du projet, sélectionnés sur base compétitive • mandat de l'UGP concentré sur le ciblage, la planification, la gestion financière et le suivi technique et social du Projet • acquisition des équipements de bureau et des moyen de transport • déroulement du travail	• rapport de supervision • rapport de suivi	• Adhésion de l'autorité à l'approche du projet
53) Le Fonds de Développment Agro-sylvo-Pastoral (FODAP) est Institutionalisé	• les commissions d'octroi préfectoraux chargé de la décision de financement sont opérationnelles. • % des femmes et des jeunes qui bénéficient d'un crédit.	• rapport de supervision • rapport de mission de suivi • enquêtes spécifiques	• Adhésion de l'autorité à l'approche du projet
54) Un adossement progressif des actions du Projet sur les institutions pérennes de la zone a eu lieu.	• contribution au renforcement des structures faîtières des OPA et des autres institutions, en coopération avec autres projets • élaboration d'une stratégie de sortie et de prise en main des actions du projet par ces institutions • réflexion sur les modes de financement futurs, de type aide budgétaire et appuis sectoriels	• rapport de supervision • rapport de mission de suivi • enquêtes spécifiques	• Adhésion de l'autorité à l'approche du projet

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME